

ابن أبي شيبه في ميزان أئمة الجرح والتعديل

إن الحافظ ابن أبي شيبه أحد أئمة الحديث ، وشأنه شأن رواة الحديث قد سيرت مروياته وغربلت بين يدي أئمة الجرح والتعديل ، ولا شك أن المتناول لأي كتاب حديثي يحتاج إلى معرفة درجة صاحبه الحديثية ومدى احتجاج أهل الحديث بمروياته لذا رأيت التفصيل والبيان والشرح لكلام أهل الحديث حول الإمام ابن أبي شيبه - خاصة وأنه « ما كاد يسلم » - كما قال الذهبي^(١) ، شأنه في هذا شأن عامة المحدثين ، حيث لا يكتفي أئمة الحديث باشتهار الراوي ، وسعة حفظه للاحتجاج به - حتى يسبروا حال مروياته ليتأكدوا من ضبطه ، وحسن أدائه لما تحمله .

وهذا الأمر لا يعيب أهل الحديث بل هو أهم ما يميزهم ، لكن العيب في هذا على من يجتزم كلامهم ، أو لا يصبر على الجمع بين أقوالهم المختلفة ، أو من يتسرع في الحكم من أول وهلة دون الأناة في ذلك .

وإذا نظرنا إلى ما قاله أئمة الشأن في ابن أبي شيبه كراوٍ للحديث بخلاف ما مر من التوافق على تميزه ومكانته العلمية فسنجد أنه .

كما قال الذهبي^(٢) : وثقه الجماعة .

١ - فيها هو الإمام أحمد يقول عنه : صدوق^(٣) ، وفي موضع آخر : صدوق ثقة^(٤) ،

(١) ميزان الاعتدال : (٤/١٨٢) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٤/١٨٢) .

(٣) سؤالات عبد الله : (٧٤٧) .

(٤) سؤالات عبد الله : (١٦٥٨) ، وعلى كثرة من ترجم لابن أبي شيبه لم أجد من نقل هذا النص

الثابت في توثيق الإمام أحمد له مع أهميته الشديدة ، وقد راجعت عدة طبعات للسؤالات

وكلها ثابتة فيها كلمة التوثيق .

أبو بكر أعجب إلينا ، وأحب إلينا من عثمان - يعني أخيه^(١) .

٢- ويقول ابن معين - وسأل عن سماع أبي بكر بن أبي شيبة من شريك فقال :
أبو بكر عندنا صدوق ، ولو ادعى السماع من أجل من شريك لكان مصدقاً فيه ، وما
يحملة أن يقول : وجدت في كتاب أبي بخطه ، وحدثت عن روح بحديث الدجال ؟
وكنا نظن أنه سمعه من أبي هشام الرفاعي ، وكان أبو بكر لا يذكر أبا هشام^(٢) .
ويسأل ابن معين : عمن يكتب عنه بالكوفة فلا يرى إلا ابن أبي شيبة^(٣) .
٣- ويقول عنه أبو حاتم : كوفي ثقة^(٤) .

٤- وقال ابن خراش : سمعت أبا زرعة الرازي يقول : ما رأيت أحفظ من أبي
بكر بن أبي شيبة فقلت له : يا أبا زرعة وأصحابنا البغداديون ؟ ! فقال : دع أصحابك
أصحاب مخاريق^(٥) .

٥- وقال ابن خراش : ثقة^(٦) .

ووثقه الجماعة من متأخري الأئمة .

ومع ما تقدم فهنالك من تكلم عن أخطاء وقعت لابن أبي شيبة ، وهذا ما جعل
الذهبي يورده في ميزان الاعتدال^(٧) ، على شرطه في إيراد كل من تكلم فيه .
وهذا الكلام يتلخص في عدة حكايات :

الأولى : ما ذكره الخطيب في ترجمته لأبي بكر ابن أبي شيبة - بسنده عن

(١) سؤالات عبد الله : ٤٠٧٦ .

(٢) تاريخ بغداد : (٧١-٧٠/١٠) .

(٣) تاريخ بغداد : (٧٠/١٠) .

(٤) الجرح والتعديل : (١٦٠/٥) .

(٥) تاريخ بغداد : (٦٩/١٠) .

(٦) تاريخ بغداد : (٧١/١٠) .

(٧) ميزان الاعتدال : ١٨٢/٤ .

الميموني قال : تذاكرنا يوماً شيئاً اختلفوا فيه . فقال رجل ابن أبي شيبة يقول عن عفان . قال أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - دع ابن أبي شيبة في ذا . انظر إيش يقول غيره - يريد أبو عبد الله كثرة خطئه^(١) . قال الخطيب : وأرى أن أبا عبد الله لم يرد ما ذكره الميموني من أن أبا بكر كثير الخطأ ، وأظن حديث عفان الذي ذكره له عن أبي بكر قد كان عنده فأراد غيره ليعتبر به الخلف .^(٢) اهـ .

قلت : والمتأمل للقصة السابقة يجد أن كلمة كثرة الخطأ ليست من تصريح أبي عبد الله ، وإنما اجتهاد من الميموني ، كما أنني لا أدري ما الذي جعل الخطيب يحمل القصة على أبي بكر ، وليس عثمان ، والاثنان يعرفان ، ويذكران - خاصة عند أحمد - بابن أبي شيبة ، والمعروف أن أحمد لم يكن يحمد عثمان ، ويقدم عليه أخاه كثيراً - فإذا أضفت على ذلك ما مر من قول أحمد عن أبي بكر : صدوق ثقة - يبعد أن يصفه بعد ذلك بكثرة الخطأ .

الثانية : ما حكاه الخطيب - بسنده - عن الفريابي قال : سألت محمد بن عبيد الله ابن نمير عن بني أبي شيبة - ثلاثهم - فقال فيهم قولاً لم أحب أن أذكره^(٣) اهـ . ومثل هذا الكلام المجمل لا يقف في وجه تواتر التعديل المفصل لحال أبي بكر ابن أبي شيبة .

وإن كان يمكن النظر إليه في حال القاسم بن أبي شيبة فهو ضعيف .
وعثمان بن أبي شيبة فإنه متكلم فيه .

أما الثالثة : فهي ثلاث روايات لم يذكرها الذهبي ولا رأيت من ذكرها ساقها ابن

(١) وهذا النص موجود بتمامه دون تغيير في حرف منه في سؤالات الميموني : (١٣٦) ، وليس فيه أيضاً التصريح بكون المراد هو أبا بكر .

(٢) تاريخ بغداد : (٦٨/١٠) .

(٣) تاريخ بغداد : (٦٨/١٠) - أيضاً .

أبي حاتم في مقدمة « الجرح والتعديل »^(١) في معرض حديثه عن معرفة أبي زرعة الرازي بعلل الحديث وبصحيحه من سقيمه ، فأردت عرضها حتى نستوفي الحديث عنه ولا ندع أي شيء يمكن أن يتعرض به عليه إلا وقد استوفينا بيانه .

الرواية الأولى : قيل لأبي زرعة بلغنا عنك أنك قلت لم أر أحدًا أحفظ من ابن أبي شيبه ؟ فقال : نعم في الحفظ ، ولكن في الحديث - كأنه لم يحمده ، فقال : روى مرة حديث حذيفة - في الإزار - فقال : حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن [أبي معلى]^(٢) عن حذيفة ، فقلت له : إنما هو أبو إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة ، وذلك الذي ذكرت عن أبي إسحاق عن [أبي المعلى] عن حذيفة - قال : كنت ذرب اللسان - فبقي . فقلت للوراق : أحضروا المسند ؛ فأتوا بمسند حذيفة فأصابه كما قلت .

الرواية الثانية : قال أبو زرعة : كنا عند ابن أبي شيبه ، ومعنا كيلجة^(٣) فقال : أبو بكر بن أبي شيبه : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر عن أنس أنه قال : يتبع الميت ثلاث . فقال كيلجة : هو عن عبيد الله بن أبي بكر . فقال : عن عبيد الله بن أبي بكر . فقلت : يا أبا بكر تركت الصواب وتلقنت الخطأ ؛ إنما روى هو عن عبد الله بن أبي بكر ، وسفيان لم يلق عبيد الله بن أبي بكر . فقال : لقني هذا . فقلت : كلما لقنك هذا تريد أن تقبله .

الرواية الثالثة : قال أبو زرعة : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه مرة عن وكيع عن مسعر عن عاصم بن عبيد الله قال : رأيت سالمًا توضحاً مرة^(٤) ، فقلت : إنما هو وكيع عن

(١) الجرح والتعديل : (١/٣٣٧-٣٣٩) .

(٢) كذا وقع في المطبوع من الجرح والتعديل ، والصواب : « أبي المغيرة » ، انظر ترجمة أبي المغيرة الجلي من التهذيب ، وتحفة الأشراف : (٣/٥٠-٥١) .

(٣) هو محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي .

(٤) ذكر ابن أبي حاتم هذه القصة في أول الفصل : (١/٣٣٦) ، وفيها : « رأيت ابن عمر يهرول =

سفيان فقال : لا حدثنا وكيع عن مسعر عن عاصم بن عبيد الله . فقلت : ليس هذا من حديث مسعر ، حدثنا أبو نعيم ، ومحمد بن كثير عن سفيان عن عاصم ، ولم يسمع مسعر من عاصم بن عبيد الله شيئاً . فقال : بلى مسعر عن عاصم عن الشعبي فقلت : هذا عاصم - وذكر عاصمًا آخر - إنما قلت لك : عاصم بن عبيد الله لم يسمع مسعر منه شيئاً ، فسكت . فلما كان بالعشي قال : قد أصبته هو كما قلت أنت ؛ حدثنا وكيع والفصل بن دكين عن سفيان .

وقال له رجل يوماً يا أبا بكر منذ قدم أبو زرعة صحح لنا سبعين حديثاً ، فخرجت ، ثم قال أبو زرعة : يكون مثل هذا كثير ، هذا علي ابن المدني ذاك باب لعبد الرحمن بن مهدي في التسليم واحدة . وعبد الرحمن كان له في هذا باب فقال علي : هذا كله كذب ، فلما كان بعد أيام روى الباب عن عبد الرحمن . اهـ .

الجواب عن هذه الحكايات :

ويتضمن عدة نقاط تحتاج لبيان وتوضيح :

أولاً : عامة ما ذكر من هذه الحكايات إنما وقع عند المذاكرة والمشاهدة الحديثية بين ابن أبي شيبة وغيره وقد عرف ابن أبي شيبة بسعة جمعه للحديث ، ولقوة مذاكرته به ، لذا كان يجد بين الحين ، والآخر من يريد أن يمتحن قوة ذاكرة ، أو يبرز نفسه بمذاكرته معه للحديث .

وقد حكى ابن المدني - كما ذكره الخطيب عنه بسنده^(١) :

قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة ، ويحيى وعبد الرحمن باقين ، قال : فأراد الخائب - يعني سليمان الشاذكوني - أن يذاكره ، فاجتمع الناس في المسجد الجامع . قال فقال لي عبد الرحمن بن مهدي : اذهب فامنعهما فإنني أخشى أن تقع فتنة

= إلى المسجد» - بدلاً من : «رأيت سالمًا يتوضأ» فينظر لما هذا الاختلاف .

(١) تاريخ بغداد : (٦٩/١٠) .

فيتعصب مع هذا قوم ، ومع هذا قوم . اهـ .

وهذه القصة تبين لك مرادي ، وتأمل قول ابن المديني الخائب - مع أن الشاذكوني كان يوصف بسعة الحفظ حتى كان يقارن بابن أبي شيبة لولا أنه ذهبت كتبه فكان يحدث حفظًا حتى اتهمه غير واحد بالكذب .

أما ابن أبي شيبة فكان حريصًا على صيانة نفسه أولاً بالرجوع عن خطئه إذا وقع فيه وثانيًا بالتحديث من كتبه عند جلوسه للتحديث على طلبة العلم ؛ فقد ذكر الخطيب - بسنده - عن محمد بن إبراهيم المربع الحافظ قال : قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة ، فانقلبت به بغداد ، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة فجلس عليه ، فقال من حفظه : حدثنا شريك - ثم قال : هي بغداد ، وأخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها ، يا أبا شيبة هات الكتاب^(١) .

حتى إن كبار الأئمة إنما كانوا يتسخون من كتبه ، أو يقرأ عليهم منها - كما ذكر الإمام أحمد - في حكاية قال فيها - وكنا قد نسخناه من كتاب ابن أبي شيبة^(٢) . وهذا لا يعني بالطبع أن حفظ ابن أبي شيبة فيه شيء ولكن قد يقع له مع كثرة حفظه ، في بعض مجالس المذاكرة بعض الأخطاء القليلة التي تستحق أن توصف بالندرة ولا يكاد يخلو منها أحد ، وإلا فابن أبي شيبة كان محل ثقة وثبت حتى من كبار مشايخه - يحكي الإمام أحمد عن حفظ وكيع ثم يقول : ما رأيت وكيعًا قط شك في حديث إلا يومًا واحدًا فقال : أين ابن أبي شيبة ؟ كأنه أراد يسأله أو يستثبته^(٣) . فإذا كان وكيع الذي يضرب به المثل بالحفظ يستثبت بابن أبي شيبة فلا شك أنه مشتهر عنده بالحفظ والثبت .

(١) تاريخ بغداد : (١٠/٦٧-٦٨) .

(٢) مسائل عبد الله : (١/٣٣٦) برقم : (٦٠٨) .

(٣) مسائل عبد الله : (١/١٥٢) برقم (٥٨) .

ثانياً: إذا نظرنا إلى هذه القصص الثلاثة سنجد أن في كل منها نظر: فالأولى سنجد أن ما ذكره ابن أبي شيبة فيها قد لا يعد وهماً أصلاً، وإن كان رجوع إلى كتبه فوجده كما قال، إلا أن جماعة روهه كما ذكره^(١)، فلعله كان عنده لذلك الحديث كلا الإسنادين بغض النظر أيهما يكون الأصح إلا أن ما ذكره ابن أبي شيبة لم يتفرد به. والقصة الثانية: نجد فيها أن كيلجة محمد بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي وهو أحد الحفاظ؛ فاستجابة ابن أبي شيبة لتلقيه إنما ترجع لثقتة به، وحرصه على عدم الثبوت على الخطأ، كما أن الخطأ قريب يمكن أن يدخل على أي أحد.

أما القصة الثالثة: فعلى ما اختلف على ابن أبي حاتم في سرده لها فإن قول الرجل سبعين لا أظنه مراد على الحقيقة، وإنما هو كعادة العرب في إطلاق هذه اللفظة على ما يستكثرونه، ويؤكد ذلك إنكار أبي زرعة نفسه بقوله: يكون مثل هذا كثير؟! ثم استدل على كلامه بقصة ابن المديني.

ثالثاً: إن أبا زرعة نفسه الذي جرت معه هذه الحكايات الثلاث لما اعترض عليه ابن خراش عند قوله أبي زرعة: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة فقال ابن خراش: يا أبا زرعة فأصحابنا البغداديون؟! فقال: دع أصحابك أصحاب مخاريق^(٢). اهـ. لذا فما انتقده أبو زرعة عليه لا يبلغ في أي حال أن يكون قد خرق عنده شيئاً من حديث أبي بكر بن أبي شيبة وكفى بهذه الشهادة ممن جرت معه هذه الحكايات. وختاماً: فابن أبي شيبة قد وثقه أحمد، وأبو حاتم وهما من هما في التشدد في التوثيق مع معاصرتهما له ومجالسة وخبرة به، فضلاً على ما أطبق عليه الأئمة من الثناء عليه، فهو كما قال الذهبي: ممن قفز القنطرة، وإليه المنتهى في الثقة^(٣).

(١) انظر تحفة الأشراف: (٣/٥٠-٥١).

(٢) تاريخ بغداد: (١٠/٦٩).

(٣) ميزان الاعتدال: (٤/١٨٢).

وفاته

توفي الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة وقت العشاء الآخرة، ليلة الخميس، لثمان مضت من المحرم، سنة خمس وثلاثين ومائتين^(١)، وهو ابن ست وسبعين سنة^(٢).



(١) تاريخ بغداد : (٧١/١٠)، ومثله عند البخاري في التاريخ الأوسط : (٢٥٦/٢) - من غير

ذكر وقت العشاء.

(٢) كما ذكر ابن زبر «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (ص ٢٢٠).

أهم شيوخه

لقد بدأ ابن أبي شيبة طلب العلم من سن مبكرة - كما ذكرنا - فهذا ما جعله يتمتع بملاقة عدد كبيراً من المشايخ فمن أقدم مشايخه شريك بن عبد الله النخعي ، ويذكر ابن أبي شيبة عن نفسه أنه سمع منه وهو ابن أربع عشرة سنة^(١) ، وهكذا استمر في الطلب على ما متعه الله - سبحانه وتعالى - من عمر مديد فلا عجب إذاً أن نجده له عددًا كبيرًا من الشيوخ يحتاج حصره إلى عمل مستقل ، ولعل أكثر من جمع من مشايخ ابن أبي شيبة هو المزي عندما ترجم له في تهذيب الكمال لذا سأكتفي هنا بالإشارة إلى أهم هؤلاء المشايخ مع إضافة تاريخ وفاة كل منهم وإحالة المستزيد إلى ترجمته من تهذيب الكمال ، وهم على الترتيب .

١- إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علي (ت ١٩٣هـ) .

٢- الأسود بن عامر (شاذان) (ت ٢٠٨هـ) .

٣- جرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨هـ) .

٤- حاتم بن إسماعيل (ت ١٨٦هـ) .

٥- حسين بن علي الجعفي (ت ٢٠٣هـ) .

٦- حفص بن غياث (ت ١٩٤هـ) .

٧- حماد بن أسامة (ت ٢٠١هـ) .

٨- خالد بن مخلد القطواني (ت ٢١٣هـ) .

٩- روح بن عبادة (ت ٢٠٥هـ) .

١٠- زيد بن الحباب (ت ٢٣٠هـ) .

(١) تهذيب الكمال : (٤٠/١٦) .

- ١١- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ).
- ١٢- سليمان بن حرب (ت ٢٢٤هـ).
- ١٣- سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر (ت ١٩٠هـ).
- ١٤- سليمان بن داود أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ).
- ١٥- سلام بن سليم أبو الأحوص (ت ١٧٩هـ).
- ١٦- شباة بن سوار (ت ٢٠٥هـ).
- ١٧- شريك بن عبد الله النخعي (ت ١٧٧هـ).
- ١٨- عبد الله بن إدريس (ت ١٩٢هـ).
- ١٩- عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ).
- ٢٠- عبد الله بن نمير (ت ١٩٩هـ).
- ٢١- عبد الأعلى بن عبد الأعلى (ت ١٨٩هـ).
- ٢٢- عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ).
- ٢٣- عبد الرحيم بن سليمان (ت ١٨٧هـ).
- ٢٤- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ).
- ٢٥- عبد السلام بن حرب (ت ١٨٧هـ).
- ٢٦- عبد الصمد بن عبد الوارث (ت ٢٠٧هـ).
- ٢٧- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي (ت ١٩٤هـ).
- ٢٨- عبدة بن سليمان (ت ١٨٧هـ).
- ٢٩- عبيد الله بن موسى (باذام) (ت ٢١٣هـ).
- ٣٠- عبيدة بن حميد الضبي (ت ١٩٠هـ).
- ٣١- عفان بن مسلم (ت ٢١٩هـ).
- ٣٢- علي بن مسهر (ت ١٨٩هـ).

- ٣٣- عمر بن عبید الطنافسي (ت ١٨٥هـ) .
- ٣٤- عيسى بن يونس السبيعي (ت ١٨٨هـ) .
- ٣٥- الفضل بن دكين أبو نعيم (ت ٢١٨هـ) .
- ٣٦- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي (ت ١٩٤هـ) .
- ٣٧- محمد بن بشر العبدي (ت ٢٠٣هـ) .
- ٣٨- محمد بن جعفر (غندر) (ت ٢٩٣هـ) .
- ٣٩- محمد بن خازم (أبو معاوية الضرير) (ت ٢٩٥هـ) .
- ٤٠- محمد بن فضيل (ت ٢٩٥هـ) .
- ٤١- معتمر بن سليمان (ت ١٨٧هـ) .
- ٤٢- معن بن عيسى (ت ١٩٨هـ) .
- ٤٣- هشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ) .
- ٤٤- وكيع بن الجراح (ت ١٩٦هـ) .
- ٤٥- يحيى بن آدم (ت ٢٠٣هـ) .
- ٤٦- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت ١٨٣هـ) .
- ٤٧- يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) .
- ٤٨- يحيى بن يمان (ت ١٨٩هـ) .
- ٤٩- يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ) .
- ٥٠- يعلى بن عبید الطنافسي (ت ٢٠٩هـ) .
- ٥١- أبو بكر بن عياش (ت ١٩٤هـ) .
- هؤلاء هم أهم مشايخه ، ومن أكثر عنهم .

* * *

أهم تلاميذه

كما أن الله قد تفضل على ابن أبي شيبة بالأخذ عن عدد كبير من المشايخ ، بارك الله في علمه فنشره على يد عدد كبير من التلاميذ ، فقد كان يحضر مجالسه عشرات الآلاف وقد جمع المزي أيضًا في ترجمته من تهذيب الكمال عددًا كبيرًا من أهم هؤلاء التلاميذ ، وأكثرهم أهمية هم :

- ١- الإمام أحمد بن حنبل صاحب «المسند» .
- ٢- الإمام البخاري صاحب «الصحیح» .
- ٣- مسلم بن الحجاج صاحب «الصحیح» .
- ٤- أبو دود السجستاني صاحب «السنن» .
- ٥- ابن ماجه صاحب «السنن» .
- ٦- إبراهيم بن إسحاق الحربي صاحب «غريب الحديث» .
- ٧- أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي صاحب «المسند» .
- ٨- أحمد بن عمرو أبو بكر بن أبي عاصم النبيل صاحب «السنة» .
- ٩- بقي بن مخلد الأندلسي ، وهو راويته ومن طريقه نقل إلينا «المصنف» و«المسند» .
- ١٠- جعفر بن محمد الفريابي .
- ١١- الحسن بن سفيان الشيباني .
- ١٢- عباس بن محمد الدوري «صاحب ابن معين» .
- ١٣- عبد الله بن أحمد بن حنبل .
- ١٤- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي صاحب «السنن» .
- ١٥- عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا صاحب «التصانيف» .

- ١٦- عېدان بن أحمء الأهوازى .
 - ١٧- عېبء الله بن عبء الكرىم أبو زرعة الرازى الإمام .
 - ١٨- مءمء بن أحمء بن جعفر الوكعى .
 - ١٩- مءمء بن إءرىس أبو ءاتم الرازى الإمام .
 - ٢٠- مءمء بن عبءوس بن كامل السراج .
 - ٢١- مءمء بن وضاع الأءءلسى .
- هؤلاء هم أهم تلامىء ابن أبى شىبة وأشهرهم .

* * *

كتاب « المصنف لابن أبي شيبة »

كتاب المصنف لابن أبي شيبة واحد من أهم وأجمع الكتب التي ألفت في أحاديث الأحكام، والأبواب الفقهية، وقد عرف بـ «المصنف»، وهذا الاسم يطلق على الكتب المشتملة على السنن، وما هو في حيزها أو له تعلق بها، بعضها يسمى مصنفًا، وبعضها جامعًا، وغير ذلك - كما قال الكتاني^(١)، وقد سمي الإمام مالك كتابه «الموطأ»، وهو نحو هذا الصنيع، إلا أن ابن أبي شيبة لم يطلق على كتابه اسمًا كعادة الكثير من معاصريه، وإنما تعارف أهل العلم على هذا حتى أنه ما يكاد يطلق هذا الاسم إلا ذهب الذهن إلى مصنف ابن أبي شيبة أو مصنف عبد الرزاق .



□ أهمية «المصنف» :

«صاحب المصنف الذي لم يصنف أحد مثله قط لا قبله ولا بعده» .

«الحافظ ابن كثير»^(٢) .

لعل هذا الوصف من ابن كثير يبين لنا أهمية الكتاب فابن كثير المتعدد المصادر الحديثية وصاحب الإطلاع الواسع لا يطلق هذا القول إلا على كتاب يستحق ذلك، وهو كما قال .

وتبرز قيمة هذا كتاب في استيعابه لعدد كبير من الأحاديث، والآثار وأقوال التابعين مما جعله المرجع الأساسي لأقوال أهل الفتوى من الصحابة والتابعين، ومما يدل على هذا الاستيعاب أنه كان يعرف مدى تحصيل المحدث بكونه وقع له أشياء

(١) الرسالة المستطرفة : (ص ٣٥، ٣٧) .

(٢) البداية والنهاية : (٣٢٨/٥) .

فاتت كتاب ابن أبي شيبة ، فهذا رجاء بن مرجي - كما في ترجمة أبي بكر الأثرم من « التهذيب » يقول : أريد رجلاً يكتب لي من كتاب الصلاة ما ليس في كتب ابن أبي شيبة فقليل له : ليس لك إلا أبو بكر الأثرم^(١) .

فهذا يبين لك اشتها ر استيعاب المصنف لعدد كبير من الأسانيد حتى لا يكاد يكون قد فاته شيء ، ويتميز المحدث بكونه يوجد عنده ما لا يوجد في المصنف .



□ منهج ابن أبي شيبة في مصنفه :

لم يضع ابن أبي شيبة مقدمة لكتابه يشرح فيها ويبين منهجه الذي سار عليه في كتابه شأنه في هذا شأن عامة من سبقه من المحدثين الذين وضعوا الكتب في السنن والمسائيد والمصنفات .

ولكن العلماء بعدهم اجتهدوا في توضيح وبيان منهجهم ، إذا نظرنا فيما قالوه حول هذا الكتاب فسنجد أنهم قد ذكروا تميز كتاب ابن أبي شيبة بحسن الوضع والتأليف ومناسبة عناوين الأبواب للآثار التي يذكرها تحته ويكفي هنا أن نشير إلى شهادة القاسم ابن سلام له بذلك في معرض ذكره للمقارنة بينه وبين أئمة عصره حيث قال : « وأحسنهم وضعًا لكتاب ابن أبي شيبة »^(٢) .

وقد تقدم قول ابن كثير في مدحه للكتاب ، وهذا يدل على جودة الترتيب ، وحسن التأليف .

والمصنف كما ذكرنا في تعريف المصنفات كتاب يذكر الأحاديث المسندة على الأبواب الفقهية ، وغيرها من أقوال الصحابة رضي الله عنهم وفتاوى كبار فقهاء

(١) تهذيب الكمال : (٤٧٩/١) .

(٢) سير أعلام النبلاء : (١٢٤/١١) .

التابعين فهو كتاب حديثي يتضمن معاني لأحكام فقهية وغيرها ؛ لذا أريد أن أتكلم على المنهج من جهتين :



□ أولاً : المنهج الحديثي في الكتاب :

١- شرطه في الكتاب :

لم يضع ابن أبي شيبة مقدمة لكتابه يبين فيها شرطه للأحاديث التي يدخلها في كتابه ، وإنما قد سبر أهل الحديث أسانيدهم ليتبينوا شرطه فيها فوجدوا أنه لا يشترط فيها الصحة ، فيقول السخاوي : « فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن - لا سيما ابن ماجه ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق مما الأمر فيها أشد إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة ، وهذا المحتج إذا كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره ، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده ، وحال رواته »^(١) اهـ .

لذا فسجد أن في المصنف الصحيح ، و الضعيف ، و المتصل ، والمرسل ، وأيضاً فهو لا يكتفي بالمرفوع فقط بل يدخل الموقف من أقوال الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين ، والمقطوع من أقوال التابعين فمن بعدهم ، بل إن هذا هو الأغلب على أسانيد الكتاب لحاجة موضوعاته إليها .

٢- رجال المصنف :

على الرغم مما ذكرنا من اشتغال المصنف على أحاديث غير صحيحة وغير متصلة إلا أن ابن أبي شيبة كان له شرطاً خاصاً في الرجل فلا يدخل في مصنفه ممن أخذ عنهم من عرف ببنكاراة الحديث .

(١) فتح المغيب : (١/١٠٥) .

ففي سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي^(١) : قال ابن أبي شيبة : إذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ، ولا أحدث عنه ، فلا تسأل عنه ، وكان كتب عن الحكم ، ولم يحدث عنه ... فجعل يعدد تلك المناكير ... فأراد رجل أن يكتب حديثاً مما ذكر فقال له : الحكم عن السدي عن من ؟ قال : لا يكتب عني عن الحكم بن ظهير شيئاً . ا . ه .

وفي ترجمة الحكم بن ظهير من التهذيب^(٢) : قال ابن الجنيد : رأيت ابن أبي شيبة لا يرضاه ، ولم يدخله في تصنيفه . اه .

فهاتين القصتين تبين لك حرص ابن أبي شيبة على عدم رواية الحديث عن عرف برواية المناكير حتى يشتهر بذلك ، وأن أهل الحديث قد عرفوا ذلك منه . ولكنني أظن ذلك الحرص كان خاصاً بطبقة شيوخه ، ومن أخذ عنهم الأحاديث ، وليس في جميع طبقات أسانيد الأحاديث التي يدخلها في مصنفاته .

٣- الدقة في الصيغ الحديثية :

من تتبع أسانيد المصنف فسيجد أن مما يميز ابن أبي شيبة ودقته في نقل الصيغ الحديثية ، فإننا نجد عامة روايته عن مشايخه في الكتاب بصيغ السماع ، فإذا لم يقع له سماعاً لم يذكر صيغة محتملة وإنما يصرح بعدم سماعه مثل الأمثلة الآتية :

أ- « بلغني » عن يحيى بن سعيد^(٣) .

ب- « بلغني » عن حفص^(٤) .

ج- « بلغني » عن ابن عيينة^(٥) .

(١) سؤالات البرذعي : (٤٢٧/٢) .

(٢) تهذيب الكمال : (١٠/٧) .

(٣) انظر الطبعة الهندية : (٣٠١/١) .

(٤) انظر : (٤١٧/٨) .

(٥) انظر : (٤٦٣/١٠) .

ح- « وجدت في كتاب أبي »^(١) .

د- « حدثنا بعض أصحابنا »^(٢) .

ه- « حدثت عن ابن عيينة »^(٣) .

وهذا مما استدل به ابن معين على صدق ابن أبي شيبة في سماعه من شريك النخعي ، أو حتى ممن هو أجل منه حيث قال : وما يحمله أن يقول : وجدت في كتاب أبي بخطه ، وحدثت عن روح بحديث الدجال ؟ وكنا نظن أنه سمعه من أبي هشام الرفاعي ، وكان أبو بكر لا يذكر أبا هشام^(٤) اهـ .

كما أننا نلاحظ هذه الدقة أيضًا في تمييزه بين ألفاظ وصيغ الرواية بين راويين إذا جمع بينهما في إسناد واحد .

٤- اختصار الأحاديث ، والرواية بالمعنى :

مما هو ملاحظ أيضًا في منهج ابن أبي شيبة لجوئه إلى اختصار الأحاديث إذا لم تدع الحاجة للتكرار الكامل للحديث فيعبر عن ذلك بقول : « بمثله »^(٥) ، أو « بنحوه »^(٦) ، وبمثل هذه الصيغ المختصرة .

وأيضًا قد يذكر طرفًا من الحديث أو جزء منه ويكون قد ذكره من قبل مطولاً . ففي كتاب « الصلاة » صلاة الكسوف كم هي - ذكر حديث عبد الرحمن بن

(١) انظر : (٣١٠/١) ، والموضع : (٧٦٣/٨) سقط حديث استدركناه وفيه أيضًا ذكر هذه الوجادة .

(٢) انظر : (١٣٨/٣) .

(٣) انظر : (٥٣٥/١٢) .

(٤) تاريخ بغداد : (٧١-٧٠/١٠) .

(٥) انظر الموضع : (٩١/٧) من الطبعة الهندية حيث كرر ثلاث أسانيد في نهاية كل واحد يقول : « مثل ذلك » .

(٦) انظر : (٩٤/٧) .

سورة في صلاة الكسوف .

ثم اختصره بمعناه في آخر باب - في الدعاء في الصلاة بإصبع من رخص فيه .

وربما يصرح باختصاره هذا كما في كتاب الرد على أبي حنيفة - مسألة الصدقة

- ذكر أول حديث إسلام سلمان ولم يتمه ، وإنما قال : فذكره بطوله^(١) .

وربما أيضًا يذكر حديثًا يستدل به على معنى ما بوب له وإن كان ذلك في

النادر ، ففي كتاب الصلاة - باب الصلاة التي أراد النبي ﷺ أن يحرق على من

تخلف عنها - ذكر حديثًا عن أبي هريرة رضي الله عنه فقال : في حديث ذكره

عن النبي ﷺ أنه قال هي العشاء أو الفجر . اهـ .

وهذا كلام بالمعنى فليس في هذا الحديث المذكور تصريح بذلك ، وإنما

الحديث « إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء ، وصلاة الفجر ... » - ثم ذكر

قصة التحريق بعدها .

فجعل المصنف كأنه تصريح بأنها العشاء أو الفجر - مع أنه قد ورد تصريح بأنها

« الجمعة » من حديث عبد الله بن مسعود عند « مسلم »^(٢) .

٥- الكلام على الجرح والتعديل :

لم يتعرض ابن أبي شيبة للكلام على رواة أسانيد في المصنف إلا في النذر اليسير

كقوله :

١- حدثنا مخلد بن يزيد - وكان ثقة^(٣) .

٢- حدثنا زياد بن الربيع - وكان ثقة^(٤) .

وهكذا ولكن هذا في القليل النادر .

(١) انظر : (٢٨٠/١٤) .

(٢) انظر : (٩٢/٨) ، (١٨٥/١) .

(٣) انظر : (١٢/٣) .

(٤) (٢١٦/٥) .

□ ثانيًا : المنهج التصنيفي في الكتاب :

كما ذكرنا من قبل لم يضع ابن أبي شيبة مقدمة يبين فيها منهجه إنما أحاول أن أبين هنا ما استنتجته من ملامح هذا المنهج من خلال تعاملي الطويل نسبيًا مع الكتاب أبين من خلالها كيفية منهجه في تقسيم ووضع الكتاب .

الكتب التي أوردتها داخل المصنف :

قام ابن أبي شيبة بتقسيم المصنف إلى عدة كتب بدأها بالعبادات كعادة المصنفين قبله ، وشملت بعد ذلك المعاملات والآداب وغير ذلك .

نلاحظ في هذه الكتب كثرتها وتنوعها لاشتمالها على مواد متنوعة كما أنه استطردها فيها عن الكتب الفقهية لكي يضيف إليها كتب كالإيمان ، والأدب ، والتاريخ ، وغيرها فالمصنف ليس كتاب فقهي فقط إنما اشتمل أيضًا على العقيدة ، والآداب ، وفضائل القرآن ، والزهد ، والفتن ، والسير ، وقد ذهب البعض إلى أن إضافة هذه الكتب للمصنف ليس من عمل ابن أبي شيبة ؛ ولا أرى وجهًا لذلك فالمصنف ليس كاتبًا فقهيًا فقط وصنيع الأئمة قبله ، وبعده قريب من وضع ابن أبي شيبة - خاصة إذا نظرنا للموطأ ، وصحيح البخاري .

* تقسيم الأبواب داخل الكتب :

نجد أن وضع ابن أبي شيبة للأبواب داخل الكتب تميز بكثرة الأبواب ، واشتمالها على عدد كبير من المسائل المتنوعة ، وهذه الكثرة هي أهم ما يميز المصنف ، ولعل مرجعها هو سعة المادة التي جمعها ابن أبي شيبة من جهة ، والاستنباط الجيد من معاني الأحاديث والآثار من جهة أخرى .

مما يلاحظ في منهج ابن أبي شيبة في ترجمته للأبواب الدقة في صيغ تراجم هذه الأبواب ، فهو ينوع في هذه الصيغ ومما لاحظته على هذا التنوع أنه :

* يترجم بصيغة جازمة للمسائل التي لا يوجد فيها خلاف أو الخلاف فيها ليس بمشهور .

* يترجم بصيغة غير جازمة أو ربما على شكل سؤال للأبواب التي يقع الخلاف فيها .
* نجد أنه كثير ما يقسم الأحاديث والآثار إلى مجموعتين فيترجم للأولى بقول ،
وللثانية لمن قال بخلافه ، كمن كره كذا ، ثم من رخص في كذا .

- لم يقسم ابن أبي شيبة الأبواب داخل الكتاب كل مجموعة منها حسب
الموضوع الذي يجمعها ، كما أنه لم يرتب الأبواب حسب الترتيب الذي تعارف عليه
المتأخرون مكتفياً بوضعها داخل الكتاب الذي يجمعها ، ونظراً لكثرة الأبواب داخل
الكتاب الواحد يعاني الباحث عند تتبع مسألة بعينها حتى يهتدي لها .

كما أن هذه الكثرة أدت لتكرير بعض الأبواب أحياناً - كما وقع في كتاب
« الزكاة » باب من قال فيما دون الثلاثين من البقر زكاة رقم (١٤) تكرر برقم (١٣٦) ،
والغريب وجود اختلاف بين أحاديث البابين .

التعرض للمسائل الفقهية بالترجيح :

اكتفى ابن أبي شيبة بذكر الأحاديث والآثار تحت عناوين الأبواب دون ترجيح أو
خوض في شرح أو بيان للأحكام الفقهية ، إلا أنه قد يخرج عن هذا في النادر فيذكر
مذهبه مثلاً في المسئلة كما وقع في كتاب الصلاة (٣٠٥/٢) - الطبعة الهندية - باب
من قال : « القنوت في النصف من رمضان » ، حيث ذكر في آخره : قال أبو بكر : هذا
القول عندنا .

ولكن هذا في النادر ولم يكثر منه ، وقد يستعيز عن ذلك بختم الباب بحديث
مرفوع قد يكون هو المرجح بين الأقوال في المسئلة .

* * *

رواة « المصنف » عن ابن أبي شيبة

لقد وصل إلينا مصنف ابن أبي شيبة من طريق تلميذه بقي بن مخلد ؛ هذا العلم الأندلسي الكبير الذي أسس لعلم الحديث في الأندلس ، وكأن الله سبحانه وتعالى سخره ليحفظ به كثير من الكتب ، فأخذ علم أهل المشرق ورحل به إلى المغرب حتى إذا جاءت هجمات المغول التي أفسدت الكثير من الكتب ، ومن ثم اتجه أهل العلم بعد ذلك لروايات المغاربة ليحصلوا ما فقدوه ، وجدوا رواية بقي بن مخلد ؛ ومن ثم انتشرت رواية بقي بن مخلد في المشرق أيضًا ، فعامة النسخ الخطية التي بين أيدينا في جميع كتب « المصنف » من رواية بقي بن مخلد ، ما عدا كتاب « الأوائل » فهو من رواية ابن عبدوس السراج .

* يروي عن بقي بن مخلد من خلال النسخ التي بين أيدينا اثنين :

- ١- أبو محمد عبد الله بن يونس المرادي - وهو روايته - وأكثر كتب المصنف في النسخ التي بين أيدينا تبدأ بذكره في أولها .
 - ٢- وأبو علي الحسن بن سعد الكتامي ، وقد ورد ذكره في بعض المواضع في النسخ التي بين أيدينا ، ولكن ذلك في النادر ، وفي مقدمة بايين أو ثلاثة ، وليس في افتتاح أي من كتب المصنف ذكر له بعكس المرادي .
 - وأما ابن عبدوس السراج راوي كتاب « الأوائل » كما جاء في أوله فهو من رواية مسلمة بن القاسم عن محمد بن أحمد بن الجهم المعروف بابن الوراق عنه .
- وقد رأيت أنه من تمام الكلام على الكتاب أن أذكر ترجمة موجزة لكل واحد من هؤلاء المذكورين في النسخ الخطية التي بين أيدينا .



□ ترجمة بقي بن مخلد :

هو أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي الحافظ، أحد أئمة الحديث، رحل إلى المشرق فلقي جماعة من أئمة الحديث وكبار المسندين مثل الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وأبو مصعب الزهري وبندار، وابن نمير، وغيرهم، وفي تاريخ ابن الفرضي عن عبد الله بن يونس روايته أن عدة الرجال الذين لقيهم بقي وسمع منهم مائتا رجل وأربعة وثمانون رجلاً^(١).

وليس أدل على هذا الجمع الكبير الذي حصله من قول ابن أبي خيثمة عنه: « ما كنا نسميه إلا المكنسة، وهل احتاج بلد فيه بقي بن مخلد أن يأتي إلى هنا منه أحد »^(٢). ولما رجع إلى الأندلس ملأها علماً جماً - كما يقول الحميدي^(٣).

إلا أنه لما رجع إلى الأندلس أنكر عليه أصحابه الأندلسيون ما أدخله من كتب الاختلاف وغرائب الحديث، وأغروا به السلطان، وأخافوه به، ثم إن الله - بمنه وفضله - أظهر عليهم وعصمه منهم، فنشر حديثه، وقرأ الناس روايته، فمن يومئذ انتشر الحديث بالأندلس^(٤).

وقد مكنته علمه وجمعه من تأليف مصنفات كبيرة ككتاب في « تفسير القرآن » و« مصنفه » الكبير في الحديث الذي جمع فيه بين الترتيب على المسانيد والترتيب على الأحكام وأبواب الفقه، وقد أثنى ابن حزم على هذين الكتابين ثناءً كبيراً^(٥). وقد كان إماماً متخيراً لا يقلد أحداً، وذا خاصة من أحمد بن حنبل وجارياً في مضمار البخاري، ومسلم - كما يقول الحميدي، وذكر له قصة طويلة عجيبة تدل

(١) تاريخ ابن الفرضي : (١٠٨/١).

(٢) المصدر السابق .

(٣) جذوة المتقبس : (ص : ١٧٧).

(٤) تاريخ ابن الفرضي : (١٠٨/١).

(٥) جذوة المتقبس : (ص ١٧٧).

على كونه كان مستجاب الدعوة^(١).

وسمع من بقي بن مخلد جماعة كان آخر من حدث عنه من أصحابه عبد الله بن يونس المرادي - وكان روايته^(٢) - مختصًا به مكثراً عنه، وعنه انتشرت كتبه الكبار^(٣).

وذكر عبد الله بن يونس أن بقي بن مخلد ولد في شهر رمضان سنة واحد ومائتين، ومات - رحمه الله - ليلة الثلاثاء لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة سنة ست وسبعين ومائتين^(٤).



□ ترجمة محمد بن عبدوس السراج :

هو أبو أحمد محمد بن عبدوس بن كامل السراج السلمي البغدادي، يقال اسم أبيه عبد الجبار، ولقبه عبدوس^(٥).

سمع علي بن الجعد، وأحمد بن جناب، وداود بن عمر الضبي، وأبا بكر بن أبي شيبة وخلقاً كثيراً.

روى عنه : جعفر الخلدي، وأبو بكر النجاد، ودعلج، والطبراني وآخرون^(٦).
وقال ابن المنادي : كان من المعدودين في الحفظ وحسن المعرفة بالحديث أكثر الناس عنه لثقتة وضبطه، وكان كالأخ لعبد الله بن أحمد بن حنبل^(٧).

(١) جذوة المقتبس : (ص : ١٧٨).

(٢) تاريخ ابن الفرضي : (١٠٧/١).

(٣) جذو المقتبس : (ص : ١٧٨).

(٤) تاريخ ابن الفرضي : (١٠٨/١).

(٥) تاريخ بغداد : (٣٨١/٢).

(٦) سير أعلام النبلاء : (٥٣١/١٣).

(٧) تاريخ بغداد : (٣٨٢/٢).

وقال الخطيب : وكان من أهل العلم والمعرفة والفضل^(١) .

وقال الذهبي : الإمام الحجة الحافظ^(٢) .

وتوفي في يوم الأربعاء غرة شعبان سنة ثلاث وتسعين ومائتين^(٣) .



□ ترجمة عبد الله بن يونس المرادي :

هو أبو محمد عبد الله بن يونس بن محمد بن عبيد الله بن عباد بن زياد بن يزيد بن أبي يحيى المرادي - يعرف بالقبري أصله من قبرة ، وسكن قرطبة ، سمع من بقي بن مخلد كثيرًا ، وصحبه ، وكان هو والحسن بن سعد آخر من حدث عنه ، وسمع من محمد بن عبد السلام الخشني ، وأحمد بن ميسر ، وسعيد بن عثمان الأعناقي ، وغيرهم^(٤) .

روى عنه عبد الله بن نصر ، وخالد بن سعد ، وغير واحد^(٥) .

توفي ليلة الاثنين لأربع خلون من شهر رمضان سنة ثلاثين وثلاثمائة وهو ابن سبع وسبعين سنة^(٦) .



(١) تاريخ بغداد : (٣٨١/٢) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٣١/١٣) .

(٣) تاريخ بغداد (٣٨٢/٢) .

(٤) تاريخ ابن الفرضي : (٢٦٥/١) .

(٥) جذوة المقتبس : (ص : ٢٦٦) .

(٦) تاريخ ابن الفرضي : (٢٦٦/١) .

□ ترجمة الحسن بن سعد الكتامي :

هو أبو علي حسن بن سعد بن إدريس بن رزين بن كيسلة الكتامي القرطبي^(١) .
سمع من بقي بن مخلد كثيرًا - وكان هو وعبد الله بن يونس آخر من حدث
عنه^(٢) - ورحل فسمع من علي بن عبد العزيز بمكة والقراطيس بمصر - ودخل صنعاء
فسمع بها من عبيد بن محمد الكشوري وإسحاق بن إبراهيم الدبري وأبي مسلم
الكشي وغيرهم ، وسمع الناس منه كثيرًا^(٣) .

وقال عنه الذهبي : الإمام العلامة الحافظ عالم قرطبة^(٤) .

وقال ابن الفرضي : كان يذهب إلى النظر وترك التقليد ، ويميل إلى قول الشافعي وكان
يحضر الشورى ، ولما رأى الفتيا دائرة على مذهب المالكيين ترك شهودها ولزم بيته .
وكان شيخًا صالحًا ، لم يكن بالضابط جدًّا^(٥) .

قُلْتُ : ولكن ذلك إنما يكون في غير الكتب والمسانيد التي تتناول بالإملاء
والقراءة - وقد كان يملئ المصنفات والمسانيد ، كما ذكر ابن الفرضي : أخبرني من
سمعه يقول : من يتملى مني وعندى مسند بقي وعن الكشوري والكشي والدبري ،
كما أن لفظه جدًّا تعني شدة الإتقان ، ولا شك أن ذلك يتجاوز فيه بالنسبة لمناولات
الكتب والإجازة بها ؛ لأنها لا يعتمد فيها على حفظ الصدر ، وإنما حفظ الكتاب .
توفي ليلة الجمعة يوم عرفة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ، ومولده في شعبان ثمان
وأربعين ومائتين^(٦) .

(١) تاريخ ابن الفرضي : (١٢٩/١) .

(٢) تاريخ ابن الفرضي (٢٦٥/١) .

(٣) تاريخ ابن الفرضي : (١٢٩/١ - ١٣٠) .

(٤) سير أعلام النبلاء : (٤٣٥/١٥) .

(٥) تاريخ ابن الفرضي (١٢٩/١ - ١٣٠) .

(٦) تاريخ ابن الفرضي : (١٣٠/١) .

□ ترجمة ابن الوراق :

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم بن خنيس الوراق^(١) .
حدث عن : أحمد بن عبيد الله النرسي وأبي الوليد برد الأنطاكي ، ومحمد بن
هشام المستملي ، وموسى بن إسحاق الأنصاري .

روى عنه : أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري ، وأبو إسحاق الدينوري .
قال الخطيب : وذكر لي أنه كان فقيهاً مالكيًا ، وله مصنفات حسان مشحوة
بالآثار يحتج فيها لمالك وينصر مذهبه ، ويرد على من خالفه^(٢) .
وقال أبو الوليد الباجي : أبو بكر مشهور في أئمة الحديث ، وألف كتبًا جليلة على
مذهب مالك ، منها كتاب الرد على محمد بن الحسن ، وكتاب بيان السنة ... وكان
صاحب حديث وسماع وفقه .
توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل سنة ثلاث وثلاثين^(٣) .



□ ترجمة مسلمة بن القاسم :

هو أبو القاسم مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم القرطبي ، سمع
من قاسم بن أصبغ ، وأحمد بن خالد وجماعة بالأندلس ، ثم رحل إلى المشرق فسمع
من عبد الله بن محمد بن فطيس وأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، وأبي روق
الhezاني والحسين بن إسماعيل القاضي المحاملي في جماعة كثيرة من المصريين
والمكيين والبغداديين والشاميين واليمانيين ، وانصرف إلى الأندلس وقد جمع علمًا

(١) ترتيب المدارك (١٩/٥ - ٢٠) .

(٢) تاريخ بغداد : (٢٨٧/١) .

(٣) انظر ترتيب المدارك : (١٩/٥ - ٢٠) ، والدياج المذهب : (١٨٥/٢ - ١٨٦) .

كثيراً، وسمع الناس منه كثيراً^(١).

وقال ابن الفرضي: وكف بصره بعد قدومه من المشرق، وسمعت من ينسبه إلى الكذب، وسألت محمد بن أحمد بن يحيى القاضي عنه فقال لي: لم يكن كذاباً، ولكن كان ضعيف العقل - زاد الذهبي هنا في سير الأعلام: قال: وحفظ عليه كلام سوء في التشبيه^(٢) - ولم أجد ذلك في المطبوع من تاريخ ابن الفرضي - قال ابن الفرضي: وكان صاحب رقى ونيرنجات^(٣).

وضعفه الذهبي في «الميزان»، وقال: وقيل: كان من المشبهة^(٤)، إلا أن ابن حجر قد دافع عنه في «لسان الميزان» فقال: هذا رجل كبير القدر، وما نسبه إلى التشبيه إلا من عاده، وله تصانيف في الفن... وكان قوم بالأندلس يتحاملون عليه وربما كذبوه.

قال: ومن تصانيفه: التاريخ الكبير وصلته، وما روى الكبار عن الصغار، وكتاب في الخط في التراب ضرب من القرعة^(٥).

قال ابن الفرضي: وقرأت بخط بعض أصحابه: توفي مسلمة بن القاسم يوم الاثنين لثمان بقين من جمادى الأولى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وهو ابن ستين سنة.

* * *

(١) تاريخ ابن الفرضي: (١٢٨/٢ - ١٣٠).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١١٠/١٦).

(٣) تاريخ ابن الفرضي (١٣٠/٢).

(٤) ميزان الاعتدال: (٤٢٦/٦).

(٥) لسان الميزان: (٩٥/٧).

عملنا في الكتاب

لعل الحديث عن عمل المرء يجهده ؛ لأن من لوازمه أن يزكي نفسه ، إلا أنه لا مناص لمن وجد نفسه متصدراً لمثل هذا العمل أن يوضح منهجه الذي وضعه كشرط لنفسه في إخراج الكتاب حتى يقيم ويحاسب من خلاله من ناحية ، وحتى يسهل على المطالع للكتاب مهمة التعامل معه من خلال فهم طريقة سير العمل فيه من ناحية أخرى .

لذا فسأشير إلى أهم خطوات هذا العمل دون الاستطراد إلى التفاصيل المعروفة بداهة .

□ أولاً : المنهج في التحقيق :

* لقد كانت أول خطوة في منهج تحقيق الكتاب هو مقابلة الطبعة الهندية التي انتشر الكتاب بها على النسخ الخطية التي تم الوقوف عليها مقابلة أولية ، مع إثبات الفروق بين النسخ بعضها مع بعض وبين الطبعة الهندية أيضاً ، وقد ساعدني في عدد من هذه المقابلات الأولية الأخوة العاملين « بدار الكوثر » ، فجزاهم الله خيراً ، وقد اتضح شدة التحريفات وكثرة السقط بهذه الطبعة .

* أما الخطوة الثانية فهي إصلاح وضبط المتن على ضوء ما وقفت عليه من تحريفات ، وسقط ، وكان ذلك وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) ضبط الأسماء :

لقد كانت الطبعة الهندية الأولى للكتاب وما تلاها من طبعات اعتمدت عليها مليئة بالتصحيف والأخطاء والسقط في أسماء الرواة والأسانيد ، وقد ساعدتني الأصول الخطية على استدراك الكثير من هذه الأخطاء .

- وكانت طريقتي دائماً هي الرجوع إلى ترجمة الراوي من كتب الرجال للنظر فيمن يروي عنهم والرواة عنه لتأكيد صواب ما يقع في النسخ الخطية ، والحكم على غيره بالخطأ ، لذا تراني أعقب دائماً بالرجوع إلى ترجمة الراوي وذلك يعني التأكد من موافقة هذا الإسناد لما في ترجمته من الكتاب المشار إليه .

- اعتمدت أيضاً على ضبط الكنى والأنساب من كتب الكنى والأنساب في حالة عدم توفر ذلك في ترجمة الراوي أو عدم توفر ترجمة وافية له ، وفي هذه الحالة اعزو إلى المصدر الذي اعتمدت عليه في الضبط .

- وكان من توفيق الله سبحانه وتعالى أن عملي في الحكم على الأسانيد ساعدني في ضبط واستدراك عدد من الأسماء لم تكن على الصواب في المطبوع والأصول الخطية المتاحة ، وبالطبع لم أكن لأجزم بخطأ مثل هذا إلا إذا كان واضحاً مقطوعاً به بالعودة لكتب السنن التي أخرجت هذا الإسناد على المصنف ولتراجم رواة السند ، وفي هذه الحالة أضع الصواب في متن الكتاب وأشير إلى كيفية التصويب ومصادره ، أما إذا كان هناك عدم قطع في التصويب فأكتفي بالإشارة إلى ذلك في الهامش ووضع ما في الأصول الخطية في المتن :

(ب) ضبط الكلمات الغريبة والمتون :

- اعتمدت في ضبطي للكلمات الغريبة التي تختلف حولها النسخ الخطية ، سواء مع بعضها أو مع المطبوع إلى مادة الكلمة من لسان العرب أو غيره من المعاجم وكتب الغريب مع العزو لمصدر التصويب وسببه وذلك مع الإيجاز إن أمكن .
بالإضافة إلى النظر فيمن أخرج الحديث من طريق المصنف والمقارنة بين المتنين .

- كما أن عملي في دراسة الأسانيد ساعدني بالرجوع إلى مصادر التخريج وكتب الحديث التي تنقل عن المصنف فأثبت الاختلاف بينها وبين المصنف ، إن وجد .

(ج) كيفية التعليق في الهوامش :

لقد قمت بوضع الكلمة أو الكلمات والجمل المصوبة أو الساقطة بين معقوفين وأشير إلى تصويبها في الهامش ومصدر هذا التصويب .

- وأشير إلى الفروق بين النسخ في التصويب وأي منها يتفق مع المطبوع أو يخالفه .

- أهملت الفروق غير الهامة بين النسخ ، وبينها وبين المطبوع ، مكتفيًا بوضع الصواب بين معقوفين إشارة مني إلى تصويبي لما بينهما دون إثقال الهوامش بكثرة الكلام والتعليقات غير المفيدة أو غير المؤثرة - كمثل الاختصارات الحديثة أو نحو [قال] ، [فقال] ، وما أشبه ذلك مما لا تدعوا الحاجة لتبيينه .

وأود أن أختتم بيان طريقتي هذه في تحقيق النص التي يصطلح البعض على تسميتها بالنص المختار بأني أحرص على وضع الصواب دائمًا في المتن ؛ وعلى الرغم من أن هنالك من يعيب هذه الطريقة ويطالب بإثبات الخطأ طالما أنه موجود هكذا في النسخ الخطية ، لكنني وجدت كبار المحققين يعتمدون هذه الطريقة الأصوب في نظري وقل ما تجد شخصًا يعيب على هذه الطريقة إلا وتجده يضطره وضوح الخطأ إلى وضع الصواب في المتن ، ولا أرى عيبًا في ذلك ما دمت ألتزم الإشارة إلى ذلك في الهامش .

□ ثانيًا : المنهج في الحكم على الأسانيد :

لقد كنت في حيرة من أمري عند بدء وضع خطتي للعمل في الكتاب ، هل أكتفي بالتعليق على الأحاديث المرفوعة منه أم أضف إليها الآثار الموقوفة عن الصحابة ، ولقد كان ميلي أن أضف إليها أقوال الصحابة لكوني كثيرًا ما أجد هذه الأقوال ما تكون عامل ترجيح بين كثير من الفقهاء عند التنازع في مسائل فقهية ، وأحيانًا لا تكون هذه الأقوال صحيحة ، ويكتفي بعزوها للمصنف دون التأكد من صحة الإسناد إلى قائلها ، لكن

عدد من إخواني نصحوني بعدم أخذ هذا المنهج لما فيه من إطالة مدة العمل في الكتاب ، وإطالة حواشيه مما يجهد طالب العمل ؛ فرأيت أن الأنسب لهذا أن أتخذ منهجاً يتميز بالإيجاز غير المخل للجمع بين المصلحتين وفقاً لما يلي :

- لم اختر طريقة التخريج للأسانيد لما في هذه الطريقة من إطالة الهوامش دون كثير فائدة ، فكثير كتب التخريج وانتشار الموسوعات الحاسوبية سهل من مسألة التخريج ، خاصة مع طالب علم يتعامل مع كتاب مثل مصنف ابن أبي شيبة .

- فكانت طريقتي الحكم على الإسناد الموجود من حيث الصحة والضعف مع ذكر أقوال أهل العلم التي تتكلم على علة هذا الإسناد من خلال كتب العلل والتخريج ، ونحو ذلك .

- اكتفي بالحديث الذي في الصحيحين أو أحدهما بالإشارة إلى ذلك مع العزو للبخاري إلى فتح الباري ولمسلم بشرح النووي دون العزو لمزيد من المصادر الأخرى اكتفاءً بوجوده في الصحيحين .

- وعند تضعيفي للإسناد فإنني أذكر سبب ذلك وموطن العلة في الإسناد .

- خصصت الحديث المرسل بذكر أنه كذلك مع إقراري بكون الحديث المرسل من أنواع الضعيف وذلك لبيان أن وجه الضعف فيه هو الإرسال مع اختلاف المناهج في ذلك واختلاف درجات وأنواع المراسيل والحاجة لبيان ذلك إن وجود ، فإن كان هنالك في الإسناد علة أخرى غير الإرسال ينتها في الأغلب .

- أتبع المتابعات للأسانيد المرفوعة الموجودة في الكتاب أو في غيره في حدود الرواية الموجودة - فمثلاً حديث « الأذنان من الرأس » إذا جاء عند المصنف من طريق ابن عمر فإنني أنظر للمتابعات من طريق ابن عمر ، دون الكلام على الأسانيد المختلفة للحديث من طرق أخرى عن أبي هريرة ، وابن عباس وغيرها لأن ذلك من شأنه تكبير حجم الكتاب بشكل يرهق متناوله ، كما أنه يخرج كلام المعلق عن الحاجة

والمقصود، وهو الإسناد الذي يوجد عنده في المتن .

- ينبغي أن يتنبه أن كثير من أسانيد الكتاب قد لا توجد في غيره خاصة في الآثار الموقوفة، حيث قد يكون أحد الأشخاص أو أحد الرواة - وقد يحكي عن أمه أو قريب - له حادثة عن أحد الصحابة وليس لهذا الشخص أو قريبه هذا أي تعلق بالحديث ورواياته إلا هذه الحادثة، لذا فإنه قد لا يوجد كلام لأئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي، بل قد لا توجد له ترجمة أصلاً في كتب الرواة أو في حدود ما وقفت عليه منها، ففي هذه الحالة أذكر أنني لم أقف لهذا الراوي عن توثيق يعتد به .

- ولا أعتد في هذا بالطبع بذكر ابن حبان له في كتاب « الثقات » لما عرف عنه من وضعه في الكتاب للمجاهيل ومن حالهم مثل هذا، كما أن الدندنة حول سير ابن حبان لمرويات بعض الرواة لا ينهض لدرجة أن يعتمد توثيقه لما يعرف من كثرة تردده في الراوي الواحد فيضعه في الثقات والمجروحين معاً، حتى عد البعض ذلك اضطراباً في منهجه، ومع هذا فإنه قد صرح في مقدمة « الثقات »^(١) بقوله: « فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده ... » إلى سائر ما ذكره بهذا المعنى، فهو تصريح منه واضح أن مجرد عدم علمه عن هذا الراوي أي جرح يكون بهذا ثقة عنده، وهذا معناه عدم وجود راوة مجاهيل، فالمجهول لا تعرف حاله لا من جهة الجرح - وإلا يكون ضعيفاً - ولا منه جهة العدالة وإلا يكون ثقة، وكل من تكلم على راوٍ أنه مجهول من أئمة الحديث يرد عليه قوله بهذه القاعدة، وهذا الكلام أوضح من مزيد إيضاح له، ومن كان له أي اشتغال بأحوال الرواة من الجرح والتعديل يعلم هذا الأمر جيداً، لكن لولا تشويش البعض على طلبة العلم لما وجدت نفسي مضطراً للتنبية على هذه المسألة .

□ ثالثاً : الفهارس :

لعل مثل هذا الكتاب يحتاج إلى أنواع متعددة من الفهارس، لكن حرصي على أن

(١) الثقات (١/١٣) .

تكون فهرس الكتاب متقنة دقيقة - اكتفيت الآن بإخراج فهرس للأحاديث والآثار على أطراف المتون ، رجاء أن ألحقها قريبًا بفهارس على أطراف الرواة ، وأنواع أخرى بمشيئة الله تعالى .

- كما قمنا بوضع أرقام إحالة للطبعة الهندية القديمة للكتاب على حواشي الكتاب لكون هذه الطبعة قد كثر في كتب أهل العلم الإحالة عليها فيسهل هذا لطالب العلم الرجوع إلى المواضع المحال عليها في طبعتنا .

* * *

وصف النسخ الخطية

١- النسخة الأولى : (د) (المحمودية) :

هي نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وهي من أشهر نسخ المصنف، وتناولها العديد من أهل العلم، ولعل ما ساعد على ذلك قلة عدد صفحاتها، وكونها تقع في جزئين فقط، ووضوح خطها لتأخره، وهي نسخة كاملة للمصنف.

وصف النسخة : تقع في مجلدين من القطع الكبير .

الجزء الأول : عدد أوراقه : (٢٧٨) ورقة يبدأ من أول الكتاب إلى أوائل كتاب البيوع باب في السلف في الشيء الذي ليس في أيدي الناس .
الجزء الثاني : عدد أوراقه (٣٣٢) ورقة يبدأ من أثناء كتاب البيوع باب في الأجير يضمن أم لا .

ينتهي في نهاية الكتاب :

عدد الأسطر : ما بين ٤٢ إلى ٤٨ سطرًا تقريبًا .

الناسخ : العبد محسن بن محسن الزراقي .

تاريخ النسخ : العاشر من شعبان لسنة ألف ومائتين وتسعة وعشرين كما كتب في آخرها .

ملاحظات : النسخة كما كتب ناسخها في آخرها أنها كانت بعناية الشيخ «محمد عابد السندي»، وله بعض التعليقات النادرة عليها بإمضائه - كما أنه ألحق بآخرها فهرسًا للكتب، والأبواب .

تميز النسخة بكمالها، ووضوح العناوين بها، ويعيها تأخرها الذي أدى إلى كثرة الأخطاء بها .

٢- النسخة الثانية (أ) (التونسية) :

هي النسخة المحفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس (د . ك . و) برقم :
(٠٣٤٨٣) .

وصف النسخة : وهي نسخة واضحة جيدة تقع في سبعة أجزاء ما وقفنا عليه منها ستة أجزاء فقط كلها إلا الثاني منها .

الجزء الأول : عدد أوراقه : (٢١٠) ورقة مقاس ٢٧ : ١٩٥ ، الأسطر ٢٣ سطرًا .

يبدأ من أول الكتاب : إلى باب : من قال إذا كان يوم غيم فعجلوا الظهر
أخروا العصر - من كتاب « الصلاة » .

الجزء الثالث : عدد أوراقه : (١٨٩) ورقة - نفس المقاس السابق - وعدد
الأسطر .

يبدأ من كتاب أثناء كتاب النذور والأيمان باب المسلم يقتل الذمي خطأ .
ينتهي بآخر كتاب النكاح .

الجزء الرابع : عدد الأوراق : (١٩٦) ورقة - نفس المقاس السابق -
وعدد الأسطر .

يبدأ من أول كتاب الطلاق .

وينتهي بآخر كتاب البيوع .

الجزء الخامس : عدد الأوراق : (١٩٩) ورقة - نفس المقاس السابق -
وعدد الأسطر .

يبدأ من أول كتاب الطب وينتهي بآخر كتاب أقضية رسول الله ﷺ .

الجزء السادس : عدد الأوراق : (٢٥٥) ورقة - نفس المقاس السابق -
وعدد الأسطر .

يبدأ من أول كتاب الدعاء وينتهي بآخر كتاب ذكر النار .

الجزء السابع : عدد الأوراق : (٢٣٤) ورقة - نفس المقاس السابق -
وعدد الأوراق يبدأ من كتاب ما ذكر في سعة رحمة الله تعالى .
وينتهي بآخر الكتاب .

الناسخ : يوسف بن عبد اللطيف بن عب الباقي الحراني الحنبلي .
تاريخ النسخ : يبدأ الجزء الأول في السبت الثاني من صفر سنة إحدى
وأربعين وسبعمائة والثالث ربيع سنة اثنين وأربعين و سبعمائة ، والرابع
شوال سنة اثنين وأربعين وسبعمائة ، والخامس محرم سنة ثلاث وأربعين
وسبعمائة ، والسادس ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة ، والأخير
في يوم السبت الرابع عشر من رمضان سنة أربع وأربعين وسبعمائة .
ملاحظات : نسخة جيدة ، مهملة النقط أو غير واضح - تكتب فيها
عناوين الكتب والأبواب في سطر مستقل - يوجد في معظم أجزاءها
أوراق لم تظهر فيها الكتابة بشكل واضح .
كما يوجد في الجزء الأول منها بعض الشروح بالهامش للغريب من
الألفاظ .

٣- النسخة الثالثة : (ث) (أحمد الثالث) :

هي نسخة نفيسة محفوظة بمكتبة أحمد الثالث برقم (٤٩٨) كتبت
بخط نسخي معتاد وقفت على أربع أجزاء منها : الثاني ، الثالث ، الرابع ،
الخامس .

الجزء الأول : يبدأ من أول الكتاب .

وينتهي في كتاب الصلاة باب بما كان يستحب أن يقرأ في فجر يوم الجمعة .
عدد الأوراق : (٢٦١) ورقة مقاس : ١٨ × ٥ ، ٢٦ .

الجزء الثاني : يبدأ بباب ما يقرأ به في صلاة الجمعة .
وينتهي في كتاب الجنائز باب في شعر المرأة إذا غسلت كيف يصنع به .
عدد الأوراق : (٢٨٤) ورقة ، المقاس : (٢٦ ، ٥ × ١٨) .

الجزء الثالث : يبدأ في باب في الرجل يقتل أو يستشهد يدفن كما هو أو يغسل من كتاب الجنائز .
وينتهي بآخر كتاب الحج .
عدد الأوراق : (٢٦١) ورقة المقاس (٢٦ ، ٥ × ١٩) .

الجزء الرابع : يبدأ بأول كتاب النكاح .
وينتهي في كتاب البيوع باب بيع حاضر لباد عدد الأوراق : (٢٧٣) ورقة ، المقاس (٢٦ ، ٥ × ١٨) .

الجزء الخامس : يبدأ بباب ما جاء في ثمن الكلب من كتاب البيوع .
وينتهي بكتاب الأدب .
عدد الأوراق : (٢٢٧) ورقة ، المقاس (٢٦ ، ٥ × ١٨) .

الناسخ : عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن المهندس الحنفي بالمدرسة الشبلية الحسامية - كما جاء على طباق أجزاءه وفهرس المصطلح والحديث بمعهد المخطوطات العربية برقم : (٤٦٥) حديث .
تاريخ النسخ : سنة (٧٣٨) - كما في المصدر السابق .
ملاحظات : النسخة بها أوراق عديدة مطموسة الكتابة بسبب احتراف الحبر .
كتبت بخط نسخ معتاد - قليل الإعجام .
وضعت عناوين الأبواب والكتاب في سطر مستقل بحبر أحمد مما أضعف ظهورها ووضوحها في التصوير .

٤- النسخة الرابعة (م) (مراد ملا) :

هذه النسخة عبارة عن قطعتان بخط واحد من أول الكتاب وقطعة أخرى كبيرة في آخره بخط مغاير .

القطعتان الأولتان : الجزء الأول والثاني : يوجدان معاً في مجلدة واحدة محفوظان برقم : (٥٨٨) حديث تبدأ من أول الكتاب .

ويتهي الجزء الأول عند باب من قال يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار .

ويبدأ الجزء الثاني من باب في الرجل يمر بين يدي المصلي .

ويتهي بباب من كان يستحب أن يقرأ في الفجر يوم الجمعة بسورة فيها سجدة .

عدد الأوراق : (٣٧٥) ، عدد الأسطر : (١١ سطر) ، المقاس (٢٨×٢٢) .

الجزء الخامس : محفوظ برقم (٥٩٠) حديث يبدأ بباب في الحنوط كيف يصنع بها وأين تجعل من كتاب الجنائز .

ويتهي بباب كيف تعقل البدن من كتاب الحج .

عدد الأوراق : (١٩٤) ورقة عدد الأسطر (١٨ سطرًا) المقاس (٢٧×٢١) .

القطعة الثانية : محفوظة برقم (٥٩٤) حديث جزءان في مجلد . تبدأ بكتاب الدعاء .

وتتهي بآخر ما ذكر فيما أعد الله لأهل النار .

عدد الأوراق (٥٠٠) ورقة ، عدد الأسطر (١٩) سطرًا ، المقاس (٢٦,٥×١٢,٥) .

الناسخ : القطعتان الأولتان كتب في نهاية الجزء الأول اسم الناسخ :
محمد بن عمر بن عبد الله اليميني الخراز .
القطعة الثانية لا يوجد عليها اسم الناسخ .

تاريخ النسخ : يوجد في الجزء الأول من القطعتين الأولتين : وفرغ منه في
أوائل شهر رجب الفرد من سنة ثمان وأربعين وستمائة .
ولا يوجد تاريخ للنسخ في القطعة الثانية .

ملاحظات : النسخة كتبت في القطعتين الأولتين بخط جيد جدًا ،
مشكول ، وهناك علامة لبدء كل إسناد جديد ، وعناوين الأبواب ،
والكتب في سطر مستقل ، وبخط واضح .

والقطعة الأخيرة خطها جيدًا أيضًا ، والعناوين في سطر مستقل إلا أنها
ليست بدرجة الأخرتين .

٥- النسخة الخامسة (خ) مراد ملا الأخرى :

هذه النسخة أفردتها برمز مستقل رغم أنها في نفس المكتبة لكونها كتب
على طيتها « نسخة أخرى ثانية » فأردت تمييزها ، رجاء أن أجد بقية
أجزاء النسخة الأولى . وهي محفوظة برقم (٥٨٩) حديث .

وصف النسخة : هي نسخة كتبت بخط مغربي نفيس جدًا إلا الكراسات الأخيرة
منها كتبت بخط مغاير .

تبدأ : من باب من قال في الحج سجدتان وكان يسجد فيها مرتين من
كتاب الصلاة .

وتنتهي : بباب في الجنب والحائض يموتان ما يصنع بهما من كتاب
الجنائز .

عدد الأوراق : (٢٨٣) ورقة ، الأسطر (٢٣) سطرًا ، المقاس : ٢٦ × ١٧ .

الناسخ ، وتاريخ النسخ : لم أفد عليهما إلا أن الخط المغربي يرجع إلى القرن السابع تقريباً .

ملاحظات : النسخة كتبت بخط نفيس كما قلنا ، عناوين الأبواب ، والكتب بخط مغاير كبير واضح ، وتكتب لفظة (حدثنا) من بداية كل إسناد بخط مميز .

٦- النسخة السادسة (هـ) الظاهرية :

وهي قطعتان الأولى محفوظة برقم (٢٩٠) حديث ، والثانية برقم : (٤٢٢) حديث ، وهذا ما وقفت عليه منها .

وصف النسخة : القطعة الأولى تبدأ من أول الكتاب مع نقص من أوله قليلاً . وتنتهي بباب من كان يستقبل الإمام يوم الجمعة .

عدد الأوراق : (٢١٥) ورقة ، الأسطر : (٢٢) سطرًا المقاس : (١٧×٢٦) .

القطعة الثانية : تبدأ من الساعة التي يتوجه فيها إلى العيد أي ساعة - من كتاب الصلاة .

وتنتهي ببداية كتاب الجنائز باب ما قالوا في ثواب الحمى ، والمرض . عدد الأوراق : (٢٣٢) ورقة ، الأسطر : (٢٢) سطرًا ، المقاس : (١٩×٢٦) .

الناسخ ، وتاريخ النسخ : لا يوجد عليها ، لكن الخط يرجع إلى القرن السابع . ملاحظات : النسخة كتبت بخط جيد ، معجم ، والعناوين للأبواب كتبت في سطر مستقل بخط كبير واضح .

٧- النسخة السابعة (ع) العمومية :

وهي نسخة متقنة جدًا وبها زيادات عن النسخة الهندية المطبوعة أكثر من

أي نسخة أخرى ، وهي قليلة الأخطاء ، وقفت منها على الجزء السادس فقط ، وهو محفوظ في المكتبة العمومية برقم : (١١٨٩) .
وصف النسخة : تبدأ النسخة بباب من قال لا يدخل بها حتى يعطيها شيئاً من كتاب النكاح .

وتنتهي : بآخر كتاب أقضية رسول الله ﷺ .
عدد الأوراق : (٤٤٧) ورقة ، عدد الأسطر : (٢٥) سطرًا المقاس : (١٧ , ٥ × ٢٥ , ٦) .

الناسخ ، وتاريخ النسخ : لا يوجد عليها - وفي فهرس معهد المخطوطات أنها كتبت في القرن التاسع .
ملاحظات : النسخة متقنة - كما ذكرت - إلا أنه يعيها وجود بياضات في عدد من صفحات - كما أنه يوجد تغيير في الخط في نحو من خمسين ورقة منها . في الثلث الأول منها ، ولو كملت هذه النسخة لكانت من أفضل نسخ المصنف في نظري .

٨- النسخة الثامنة (و) دار الكتب المصرية :

وهي من النسخ المتقنة أيضًا وبها عدد من الزيادات عن الطبعة الهندية وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم : (٨٠٢) ، (٨٤٨) ، والأجزاء الموجودة منها هي الأول ، الثاني ، الثالث ، الأخير - لكن بين أجزاءه سقطت ورقات خاصة بين الثاني ، والثالث .

وصف النسخة :

الجزء الأول : تبدأ من أول الكتاب وتنتهي بباب من كان لا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم من كتاب الصلاة ، وبها سقط بالوسط .
عدد الأوراق : (١٣٠) ورقة ، عدد الأسطر : (٢٥) سطرًا ، المقاس : (٢٥ , ٥ × ١٨) .

الجزء الثاني : يبدأ بباب في الرجل يؤم أباه من كتاب الصلاة .
وينتهي بباب فيما نهى عنه أن يدفن مع القتيل وأواخر كتاب الجنائز .
عدد الأوراق : (٣١٢) ، عدد الأسطر (٢٥) ، المقاس (٢٠ × ١٣) .
الجزء الثالث : يبدأ في أواسط كتاب الحج باب : لم سميت عرفة .
وينتهي عند باب كم يؤجل العينين من كتاب النكاح لكن الحق به في
الوجه المقابل ووجه يليه باب متأخر عنه في كتاب الطلاق .
عدد الأوراق : (٩٣) ورقة .
الجزء الأخير : يبدأ في أول كتاب المغازي باب ما رأى النبي عليه
السلام ، وينتهي بآخر الكتاب .

٩- النسخة التاسعة (ن) الظاهرية بتداخل في كلام لمحيي الدين النووي :
وهي نسخة فريدة محفوظة بدار الكتب الظاهرية برقم (٢٨٧) حديث
عليها تعليقات منسوبة للإمام النووي ، تبدأ بأول الكتاب ، وتنتهي باب
من كان يستحب أن يقرأ في الفجر يوم الجمعة بسورة فيها سجدة .
عدد الأوراق : ١٢٨ ورقة .
المقاس : ١٩ × ١٥ سم .
تاريخ النسخ : كما كتب في آخرها صبيحة يوم الجمعة ثامن من ربيع
الأول سنة خمس وثلاثين وسبعمائة .
ملاحظات : النسخة بها اختصارات للأسانيد وتعليقات للإمام النووي ،
كما تبدأ في أولها : قال الشيخ محيي الدين رحمه الله ، وكأنها جزء من
شرح مختصر للمصنف لم يكمل ، كما أن ترتيب الأبواب بها يختلف
أحياناً مع بقية النسخ ، وهي جديرة بأن تنشر مستقلة ، لكنني لم أقف منها
إلا على قطعة واحدة فقط ، وقد اعتبرت بها كنسخة مساعدة في الترجيح
بين النسخ .